

مصادر النمو في الاقتصاد العماني والانتاج الكلي

حققت عمان نمواً متوسطاً في الناتج المحلي الإجمالي يقدر بحوالي ٩ ٪ سنوياً على مدى السنوات الأربعين الماضية. وقد أَسْتَطَاعَتْ تحقيق ذلك بفضل ازدهار قطاع النفط وتأثيره المضاعف على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ولدور الإنفاق الحكومي على التعليم ، والصحة ، والخدمات ، وتطوير البنية التحتية وعلاوة على ذلك ، تشير العديد من الدراسات إلى أن قطاع النفط والإنفاق الحكومي لعبت دوراً هاماً في تحفيز نمو القطاع الغير النفطي. ومع ذلك ، فإن الاعتماد على النفط يهدد قدرة الاقتصاد على الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي عندما تقل الموارد النفطية ، وعندما تنضب كلفة. في هذه الورقة نبحث عن مصادر النمو في الاقتصاد العماني من خلال تقدير الإنتاجية الكلية للاقتصاد العماني. وهذا أمر مهم جداً لأسباب عدة. الأول ، أنه سيكشف عن معلومات هامة حول العوامل التي تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وكيف تطورت طوال العقود الأربعة الماضية من عصر النفط. وثانياً ، تبين الكفاءة في استخدام مدخلات عوامل الإنتاج في الاقتصاد. ثالثاً ، وهو الأهم ، احتساب مصادر النمو في الاقتصاد سيظهر عما إذا كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد كان نتيجة تراكم رأس المال وزيادة عدد العاملين أو ما إذا كان أيضاً نتيجة لتزايد كفاءة استخدام المدخلات وعوامل التقدم التكنولوجي. في هذا البحث سنركز على تطور تقدير الإنتاجية الكلية للاقتصاد العماني ومساهمتها في نمو الناتج المحلي الإجمالي على مر السنين. كما سنناقش بأن الإنتاجية الكلية للاقتصاد غير الإيجابية ليست بالضرورة مؤشراً على عدم الكفاءة في استخدام مدخلات عوامل الإنتاج ، والافتقار إلى التقدم التكنولوجي. فالإنتاجية الكلية للاقتصاد السالبة ربما تعكس أيضاً تدفق رأس المال في الاقتصاد العماني الذي لم يكن ممكناً قبل اكتشاف النفط ، مع التأخير في تحقيق الانتاج الكامل من أسهم رأس المال الناتجة عن ذلك. ومع كل ما قيل ، فإن التطور الايجابي للإنتاجية الكلية للاقتصاد تشير الى قدرة السلطنة للحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى عندما تنضب الموارد النفطية.